المصطلح الصوتي بين القدامى والمحدثين

أ. فريحة جاب الله بشير بيدالله
محاضر بقسم اللغة العربية بكلية التربية- جامعة طبرق

الاستلام: 8.8.2024 القبول: 2.9.2024

المستخلص:

يتميز التراث العربي اللغوي بثروة من المصطلحات الصوتية التي أقر بدقتها كثيرا من الباحثين، غير أن الدراسات الحديثة في علم الأصوات تهمل أو تكاد المصطلحات الصوتية عند العرب، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لبيان المصطلح الصوتي بين العلماء القدامى المحدثين مع تفصيل استخداماته لكل منهما. من قبيل استخدام المصطلحات المترجمة والمعربة رغم غناء التراث اللغوي العربي وكثرة المصطلحات الصوتية، وبيان تأثر المصطلح الصوتي العربي بالمصطلح الصوتي الغربي، كما سيأتي الحديث عن الدرس الصوتي المعاصر وما له من أصول قديمة، ثم إمكانية إرساء علم صوتي عربي أصيل بمعزل أو بالتوازي مع الثقافات الأجنبية.

كلمات مفتاحية: المصطلح الصوتي - التراث اللغوي - الدرس الصوتي - المصطلح المترجم.

Abstract:

The Arab linguistic heritage abounds with a wealth of phonetic terms, whose accuracy has been recognized by many researchers, but recent studies in phonology neglect or almost neglect phonetic terms among the Arabs. Such as the use of translated and Arabized terms despite the richness of the Arabic linguistic heritage and the abundance of phonetic terms, and the statement of the influence of the Arabic phonetic term on the Western phonetic term, as will be discussed later on the contemporary phonetic lesson and its ancient origins, then the possibility of establishing an authentic Arabic phonetic science in isolation or in parallel with foreign cultures.

Keywords: phonetic term - Linguistic heritage - phonetic lesson - translated term.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

يزخر التراث العربي اللغوي بالمصطلحات الصوتية التي أقر بدقتها كثير من الباحثين، غير أن الدراسات الحديثة في علم الأصوات تهمل أو تكاد المصطلحات الصوتية عند العرب إيهاماً بالمعاصرة وادعاءً للحداثة، وتستعمل مصطلحات مترجمة أو معربة من اللغات الأخرى، ولذلك تتعدد المصطلحات بتعدد الباحثين وبالتالي ينشأ خلاف في المصطلح لا يخدم الدرس

الصوتي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة بغية التعرف على المصطلح الصوتي بين القدامى والمحدثين، وما له من دور كبير في نجاح الدراسات الصوتية، فتشكلت هذه الدراسة في ثلاثة مطالب تسبقها مقدمة ومدخل عام عرفت فيه بماهية المصطلح والمصطلح الصوتي خاصة، ففي المطلب الأول درست المخارج والصفات من خلال أمثلة للمصطلحات الخاصة بهما، بينما خصصت المطلب الثاني لأهم الظواهر الصوتية التي تعددت فيها المصطلحات الصوتية مثل ظاهرة الإمالة بأنواعها، وإدغام وما له من أثر صوتي، ثم ظاهرة الإبدال مستعرضة أثره مع التمثيل لعدد من الآراء والاختلاف حولها بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ثم أفردتُ المطلب الثالث للمصطلحات المترجمة وتلك المعربة، فتحدثت عن ترجمة المصطلح والأخذ من اللغات الأخرى رغم غناء التراث اللغوي العربي، واستعمال المصطلحات المترجمة بكثرة أدت إلى تعدد المصطلحات وكثرتها، وهذا لا يخدم الدرس الصوتي بخاصة، ثم أنهيت الدراسة بخاتمة وثقت فيها أهم ما توصلت إليه إجمالاً، ثم بقائمة من المصادر والمراجع التي استعنت بها وأفدت منها. والله الميسر فهو نعم المولى ونعم النصير.

مدخل عام:

مفهوم المصطلح:

المصطلح لغة: مادة صلح في اللغة العربية مدارها على معنيين، الأول: الصلح الثاني: الصلاح، ورد في تهذيب: الصلح تصالح القوم بينهم والصلاح نقيض الفساد الإصلاح نقيض الإفساد... والصلاح بمعنى المصالحة... وتصالح القوم واصالحوا، واصطلحوا بمعنى واحد. وبين المعنيين تقارب في دلالة كل منهما فمن المعلوم أن إصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم.[1]

الاصطلاح والمصطلح:

كلمة اصطلاح من حيث الصيغة مصدر من اصطلح الناس على كذا... بمعنى اتفقوا عليه اتفاقا، أما كلمة مصطلح فهي من حيث الصيغة اسم مفعول من اصطلح اصطلاحا، على تقدير متعلق محذوف، مثل (عليه). فهو من حيث المعنى الشيء المتفق عليه.

بهذه النظرة يتبين الفرق بين الاتفاق في حد ذاته، والشيء المتفق عليه، كما أن بينهما فرقا في الصيغة، فهناك فرق بينهما في المعنى أيضا، فالاصطلاح يكون بين طائفة من الناس، والمصطلح هو نتيجة هذا الاصطلاح[2]. ومن تعريفات المصطلح كذلك، تعريف بطرس البستاني الذي يعرفه بقوله: هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل هو إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه، وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر، أو مشابهتهما في وصف إلى غير ذلك.[3]

أما مصطفى الشهابي فيقول:» إنه لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية».[4] أما عبد الصبور شاهين فيعرفه بأنه: «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم

(1)تهذيب اللغة للأزهري .
(2)العربية لغة العلوم والتقنية، عبدالصبور شاهين، دار الاعتصام ط2، 1986، ص 119.
(3)محيط المحيط، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، 1870 بيروت، ص 1199.
(4)المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالمية، 1955، ص 6.

للدلالة على مفهوم علمي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة».[5] وهناك تعريف جيد قاله علي القاسمي: «إن المصطلح هو كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما».[6]

إشكالية المصطلح:

تعد معضلة المصطلح العلمي من بين أكبر المعضلات التي تواجهها كثير من العلوم، فهناك إشكاليات عديدة تحيط بالمصطلح من بينها ازدواجية مدلول المصطلح التي قد ينشأ عنها ضرب من الالتباس في عرض المفاهيم. ومنها كذلك إشكالية تعدد المصطلح الدال على المفهوم الواحد، وليس ذلك وقفاً على اللغة العربية وحدها، بل هو ظاهرة موجودة في أغلب اللغات الإنسانية، ومن بينها اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وغيرها من اللغات.

ومن بين أكثر العلوم العربية إشكالاً في تعدد المصطلح الصوتي وتأثر المصطلح الصوتي العربي بالمصطلح الصوتي الغربي رغم وجود جذور له في التراث اللغوي العربي، وهذا الأمر أحدث إرباكا لدى المتخصصين فيه من حيث نقل المفاهيم ووضع المصطلحات.

شروط المصطلح:

سن العلماء المحدثون قواعد ومبادئ عامة للاهتداء بها في أساليب وضع المصطلحات واختيارها يمكن إجمالها فيما يأتي:

الأول: أن يكون مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله العلمي متقاربين أو متشابهين، أو وثيقي الصلة، ولا يعد ذلك شرطاً لصوغ المصطلح لأنه لا يطرد مع كل مصطلح فمنها تلك الرموز الاصطلاحية التي نستعملها كثيرا منها علامات الترقيم في الكتابة مثل التنصيص وعلامة الحذف والزائد والناقص والضرب والتقسيم في الرياضيات وغير ذلك من مصطلحات علمية لا معنى أصليا أو معجميا لها.

الثاني: لا يجوز وضع أكثر من مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك مراعاة للتضخم المربك والتشويش. **والثالث:** لا يجوز تعدد الدلالات للمصطلح الواحد، لأن ذلك يؤدي إلى الالتباس العلمي والغموض. **والرابع:** لا يجوز اتخاذ المصطلح من ألفاظ شائعة الدلالة والاستعمال. **والخامس:** يفضل اتخاذ مصطلح عربي على المصطلح المعرب، أو الأجنبي لأن المصطلح العربي أدعى للفهم والاستيعاب من المصطلح المعرب أو الأجنبي. أما **السادس** فيجب مسايرة النهج العالمي في اختيار المصطلحات العلمية. والشرط **السابع** يقول بتفضيل تجنب النافر والغريب من الألفاظ، **والثامن** من الشروط يتعلق باستخدام الوسائل اللغوية في وضع المصطلحات العلمية الجديدة. بينما يشير الشرط **التاسع** لتجنب استخدام الكلمات العامية إلا عند الضرورة، والشرط **العاشر** يتعلق بتفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به، وهذا يعني تفضيل الكلمة المفردة على الكلمة المركبة أو العبارة.

أما الشرط **الحادي عشر** فيفضل الكلمة الدقيقة على المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح، لأن الدقة والوضوح هما أهم مميزات لغة العلم. وفي

(5)العربية لغة العلوم والتقنية، ص 118. مرجع سابق.
(6)مقدمة في علم المصلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987، ص 215.

الشرط الثاني عشر يجب تجنب النحت إلا إذا دعت إليه ضرورة ملزمة، فالنحت كثيرا ما يؤدي إلى مصطلح معقد غير مأنوس لا تألفه الأذن العربية، فضلا عن كونه في أكثر الأحيان مدعاة للغموض.[7]

المصطلح الصوتي:

يختص المصطلح الصوتي، بالتحديد والتعيين إما لموضع من مواضع حدوث الصوت كالنطع أو صفة من صفاته كالجهر أو كمية من كمياته كالتفخيم والترقيق أو ظاهرة صوتية كالمد والإدغام. ويعود المصطلح الصوتي العربي في ظهوره إلى المنتصف من القرن الأول الهجري مع أبي الأسود الدؤلي (تـ 69 هـ) وذلك لما عزم على ضبط المصحف الشريف.

إذن فالمصطلح الصوتي هو الذي يعنى بدراسة وتحديد جوانب عديدة للصوت، فإما لموضع حدوثه أو لصفته أو لكميته أو لظاهرة من ظواهره. ويعد هذا النص أول حديث عن المصطلح الصوتي في تاريخ الدرس اللساني كما يعد منطلق الدرس اللساني، ومن هذا الحديث اشتق الدارسون أسماء العلامات الإعرابية، فكانت الفتحة من افتتاح الشفتين والضمة من انضمامهما، والكسرة من انكسارها للوراء في شكل ابتسامة، وكان التنوين ما يزال غنة في التجويف الأنفي ملونا للصوت، وجميع ما وضعه أبو الأسود الدؤلي يسمى نقاط الإعراب، ثم جاءت عملية من بعده قام بها يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم في ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي تمثلت في وضع نقط على الحروف من تحتها أو من فوقها أو مثناة أو مثلثة، وسميت هذه العملية بنقط الإعجام[8].

وبناء على هذا الأساس، ترجع أهمية المصطلح إلى أنه أساس الدراسة والبحث والتأليف، وهو دعامة لغة العلماء، فالمصطلح الصوتي تميز كغيره من المصطلحات المتخصصة بالتعبير عن مفهوم محدود وفصله عن مفاهيم أخرى، كما يتصف بأنه مشحون بالدلالة، أي بالإيجاز الذي يغني عن الكثير وعليه فإنه من الضروري التحديد الدقيق للمصطلحات، وتثبيت دلالتها وذلك في إطار دراسة المفهوم الذي يعبر عنه وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى المتقاربة في حقل الصوتيات.

المطلب الأول: مخارج وصفات:

المخرج:

في المعنى اللغوي: جاء في اللسان: الخروج نقيض الدخول، خرج يخرج خروجا مخرجا، فهو خارج، وخروج وخراج وقد أخرجه وخرج به[9].

وفي المعنى الاصطلاحي: هو النقطة التي يتم عندها الاعتراض في مجرى الهواء والتي يتصدر الصوت فيها[10].

أما مصطلح المخرج فهو من مصطلحات الخليل، فقد استعمله محددا مواضع لخروج

(7)هذه الشروط أو القواعد جميعها موجودة عند كل الذين كتبوا عن المصطلح العلمي، ولمزيد من التفصيل ينظر: شظايا في لغة العرب، المصطلح ومفهومه، د محمد أبوبكر لياس، الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي ط1، 2012، ص 100-104

(8)المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، عادل إبراهيم عبدالله، مركز تفسير للدراسات القرآنية، إصدار رقم30، 2015، ص 28.

(9) اللسان 249/2

(10) مدخل إلى علم اللغة، ص 42.

الأصوات، فالأصوات الذلقية تخرج من ذلق اللسان، والشفوية مخرجها ما بين الشفتين والهمزة سميت حرفا هوائيا لأنها تخرج من الجوف إلا أن مصطلح المخرج لم يكن مستقرا عنده استقرارا تاما فقد استعمل لفظا آخر أدى به معنى المخرج هو (المبدأ) ومع اختلاف معنى اللفظتين إلا أن كلمة المبدأ في حديثه حملت معنى المخرج في حديثه فالعين والحاء والخاء والغين حلقية لأن مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان لأن مبدأهما من اللهاة والجيم والشين والضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم وهكذا.[11]

وقد اعترض على التسمية في العصر الحديث المستشرق الألماني شادة، ورأى أن التسمية لا تؤدي المعنى المراد منها، فالمخرج هو الطريق الذي يتسرب منه النفس إلى الخارج.

صوت الراء: ومخرج الراء « من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام» وهي العبارة نفسها التي وردت على لسان ابن جني في وصفه لهذا المخرج وكذلك الزمخشري وابن الجزري، والراء صوت له ميزة لا توجد في الأصوات الأخرى وهي التكرير.[12]

وقد سمى بعض المحدثين هذا المخرج بقوله: « مخرج طرف اللسان المنحرف» وهي تسمية غير دقيقة ولا سيما أن صفة الانحراف كما وردت عند سيبويه ومن تلاه لصوت «اللام»، والأصوب أن يقال مخرج طرف اللسان المكرر إذا أريد تسمية المخرج بطرف اللسان. وقد ذكر بعض المحدثين تسمية لهذا المخرج مشتقة من موضوع خروج هذه الأصوات ومن صفاتها وهي «المخرج الأسناني الشديد» وهي تسمية غير دقيقة، فالأسناني هي صفة الذال والثاء والظاء، وإن كان الأصح بين أسناني، كما أن صفة الشدة لا تحدد المخرج، وإلا لكان أسهل أن يوصف بالمخرج النطعي.

مخرج طرف اللسان وبين الثنايا:

وهو لأصوات ثلاثة وهي الصاد والزاي والسين، وقد حدد المبرد المخرج بقوله: «من طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا»، ووصفه ابن جني بقوله: مما بين الثنايا وطرف اللسان، أما وصف المخرج كما ورد في كتاب سيبويه فهو مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا[13]. ويبدو أن دقة الوصف تقتضي تحديد الثنايا بأنها السفلى، لا سيما أن الثنايا في المخارج المتقدمة تعني العليا، ومما يؤيد ذلك قول مكي في وصف هذا المخرج وهو: مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى. وهو ما يذكره القرطبي[14] وابن الأنباري[15] وابن الجزري[16]، أما ابن عصفور[17] والرازي[18] فقد ذكرا المخرج بالوصف نفسه دون لفظ السفلى، أما أكثر العلماء فيذكرون المخرج دون ذكر كلمة فويق، يتبعون في ذلك ابن جني والمبرد ومنهم الداني[19]، والخفاجي[20]، والزمخشري[21]،

(11) العينص 65.
(12) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز سعيد الصيغ، دار الفكر، دمشق، ص 52.
(13) الكتاب 433/4
(14) الموضح في التجويد، ص 79.
(15) أسرار العربية، ص 321.
(16) النشر 201/1
(17) الممتع في التصريف 670/2
(18) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص 119.
(19) التحديد في الاتقان والتجويد ص 105.
(20) سر الفصاحة ص 19.
(21) المفصل ص 394.

والرضي الاستراباذي[22].

وهذه الأصوات اطلق عليها الخليل وصف « الأسلية» نسبة إلى أسلة اللسان.

أما المحدثون فيختلفون في وصف هذه الأصوات، يسميها بعضهم لثوية، ويطلق عليها بعضهم لفظ أسناني لثوي، ضاما إليها أصوات أخرى هي النطعية وهي التسمية التي يطلقها بعضهم على الأصوات النطعية والذلقية ولا يضع الأسلية معها. وهذا الاختلاف في تحديد المصطلح يعود إلى صعوبة وجود المصطلح الذي يحمل تحديدا صارما للمخرج، فالمخرج يتكون عادة من عضوين اثنين يتقاربان أو يتلامسان، والتسمية يجب أن تشمل هذين العضوين حتى لا يكون هناك لبس.[23]

الإطباق:

في المعنى اللغوي: جاء في اللسان « الطبق: غطاء كل شيء، والجمع أطباق، وقد أطبقه وطبقه فانطبق وتطبق: غطاه جعله مطبقا، والمطابقة الموافقة والتطابق الاتفاق.

وفي المعنى الاصطلاحي: هو اتخاذ اللسان عند النطق بالصوت شكلا مقعرا منطبقا على الحنك الأعلى، ويرجع إلى الوراء قليلا.

الأصوات المطبقة:

هي: الصاد والضاد والطاء والظاء. ومصطلح الإطباق من مصطلحات سيبويه، وكان الخليل يسمي الميم مطبقة، لأنها تطبق الفم إذا نطق بها، وقد ذكر سيبويه الأصوات المطبقة معرفا إياها بقوله:» إذا وضعت لسانك في موضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك الأعلى فإذا أوضعت لسانك فالصوت محصور فيها بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف.»[24]

وقد ذكر المبرد[25] المصطلح دون أن يذكر الأصوات، أما ابن دريد فقد ذكرها معرفا الإطباق بقوله: لأنك إذا لفظت بها أطبقت عليها حتى تمنع النفس أن يجري معها[26]. وهو تعريف غير دقيق، فصوت الصاد لا يمنع النفس المجري معه.

وكذلك مصطلح اللهوية وهو من مصطلحات الخليل ذكره قائلا: « والقاف والكاف لهويتان، لأن مبدأهما من اللهاة» ولم يخالفه سيبويه في ذلك، وقد ذكر الأزهري ذلك: والقاف والكاف لهويان بالتذكير كما ذكر مكي الصوتين قائلا: وسماها الخليل بذلك لأنه نسبهما إلى الموضع الذي يخرجان منه وهو اللهاة.[27]

مصطلح الحلق:

من مصطلحات الخليل ذكره للأصوات خمسة فقط وهي» العين والحاء والهاء والخاء والغين»[28] فهي حلقية لأن مبدأها من الحلق، وقد استثنى الهمزة جاعلا مخرجها من الجوف

(22) شرح شافية ابن الحاجب 250/3.
(23) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 81.
(24) الكتاب 426/4
(25) المقتضب 194/1
(26) جمهرة اللغة 8/1.
(27) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 136.
(28) العين ص 65.

لا من مدارج الحلق، أما سيبويه فقد جعلها سبعة مضيفا الألف إلى الستة المذكورة، وقد تبع سيبويه في الأصوات الحلقية أكثر الذين أتوا بعد، فهي لديهم سبعة أصوات، نجد ذلك عند الزجاجي[29]، وابن جني[30]، والداني[31] والقرطبي[32] والخفاجي[33] والزمخشري[34] وابن الطحان[35] وابن الأنباري[36] والرازي[37] والسكاكي[38] وابن عصفور[39] والرضي[40] وابن عقيل[41] والسيوطي[42]، إلا أن ابن دريد ذكر في جمهرته أصوات الحلق الستة مخالفا بذلك الخليل وسيبويه وهو الصحيح، قائلا: «حروف الحلق، وهي الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين» وهوما نجده عند مكي في الرعاية، وابن جزري في النشر، وكتب التجويد المتأخرة. [43] فعمل الخليل بحذفه الهمزة من أصوات الحلق، يشبه عمل سيبويه بإضافته الألف إلى أصوات الحلق، كلاهما لم يجانب الصواب. فالهمزة: من الوترين الصوتيين وهو مخرج الهاء أيضا أما الألف فهو حركة طويلة لا شأن للحلق بإخراجها، وإنما يشترك في إخراجها اللسان والحنك، حيث يهبط اللسان إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه في الفم، بحيث يستوي في قاع الفم، لذا فإن الأصوات الحلقية الصحيحة هي الستة التي ذكرها ابن دريد، إلا أن المحثين مع تسليمهم بأن هذه الأصوات مخرجها من منطقة الوترين حتى مؤخرة الحنك الرخو، فهم لا ينسبون إلى الحلق منها إلا صوتين اثنين هما العين والحاء، فيسمونهما حلقيين وبذلك يكون مفهوم الحلق لدى القدماء يختلف عنه لدى المحدثين.

الحلق بين القدامى والمحدثين:

لم تتغير الأصوات الستة «الهمزة والهاء والعين والحاء والخاء» في صفاتها بين القدماء والمحدثين عدا صوت الهمزة، التي عدها القدماء مجهورة[44]، وهي عند المحدثين على خلاف، عدها بعضهم صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس[45]، كما عدها آخرون مهموسة مستدلين أن الجهر هو تذبذب الوترين، ولما كان مفهوم الجهر عند المحدثين هو تذبذب الوترين فإن الأصح هو عد الهمزة مهموسة، إلا أنها في الحالين تختلف عما وصفها به القدماء من الجهر، أما بقية الأصوات فليس هناك خلاف.

هذا الاتفاق في الأصوات يمكن أن يتخذ أساسا لمعرفة منطقة الحلق عند الفريقين، فالمحدثون لديهم للحلق صوتان فقط وهما العين والحاء، وهذا يفيد أن منطقة الحلق هي ما

(29) شرح جمل الزجاجي ص 445.
(30) سر صناعة الإعراب 46/1
(31) التحديد في الاتقان والتجويد ص 104.
(32) الموضح في التجويد ص 78.
(33) سر الفصاحة ص 19.
(34) المفصل ص 393.
(35) مخارج الحروف ص 80.
(36) أسرار العربية ص 420.
(37) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص 118.
(38) مفتاح العلوم ص 110.
(39) الممتع في التصريف 668/2.
(40) شرح الشافية 250/3.
(41) المساعد 240/4.
(42) همع الهوامع وجمع الجوامع 227/2.
(43) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 78.
(44) الكتاب 434/4.
(45) الأصوات اللغوية ص 10.

بعد الحنجرة وما قبل اللهاة، وهي المنطقة التي يطلق عليها أيضا البلعوم، بينما الحلق عند القدماء يشمل الحنجرة والبلعوم ومؤخرة الحنك الرخو.

هذا الاتساع لمنطقة الحلق عند القدماء امتد الى منطقة اللهاة مما أحدث مشكلا، وقف عنده المحدثون محاولين حله، حيث أن صوتي الغين والخاء من منطقة الحنك الرخو وهي تقع بعد اللهاة.

المطلب الثاني: ظواهر صوتية:

ظاهرة الإمالة:

مفهوم الإمالة في اللغة:

الإمالة في اللغة مصدر الأميل قال: يميل ميلاً فهي إمالة وقد جاء في لسان العرب مادة (ميل). قوله: المَيْلُ العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان. ومال الشيء يَميلُ مَيْلاً ومَمَالاً ومَيلاً وتَمْيَالاً. والمِيل: مصدر الأَمْيَل – يقال: مال الشيء يَميلُ مَمَالاً ومَميلاً مثل مَعَاب ومعيب في الاسم والمصدر. ومال عن الحق ومال عليه في الظلم، وأمال الشيء كمَالَ، ورجلٌ مائلٌ من قَوم مُيَّلٍ ومالة، يقال إنهم لمالةٌ إلى الحق.[46]

وأمّا ابن فارس في مقاييسه فيقول: « الميم والياء واللام كلمة صحيحة تدلّ على انحراف في الشيء إلى جانب منه: مال يميل ميلاً. فإن كان خلقةً في الشيء فميل يقال: مالَ يميلُ ميلاً ... والأميلُ من الرجال، يقال إنه الذي لا يثبت على الفرس وإن كان كذا فلأنه يميل عن سرجه[47]. ومن معانيها ما ورد في تاج العروس قوله « يقال رجل أميل العانق أي في عنقه ميل، والأميل من يميلُ على السرج «. [48] وترد الإمالة بمعنى ميول الشمس إذا غربت وذهبت فقد جاء في القاموس المحيط « ومالت الشمس ميولاً ضيفت للغروب أو زالت عن كبد السماء «[49]وفي أساس البلاغة للزمخشري: « م.ي.ل – مالَ كلّ ميل وفرسٌ ميالِ العذر، ورجلٌ أميل العنق وأميل المنكْب. ورجالٌ ميل الطلى من النّعاس وفيه ميلٌ ... وسار ميلاً: قدر مدّ البصر « .[50] ومن هذا كله، يتضح أن الإمالة لغة: العدول إلى الشيء والإقبال عليه.

مفهوم الإمالة عند القدامى:

وبعد استعراض مفهوم الإمــالة لغةً، نعرض لها عند اصطلاح القدامى، فقد اتجه النحاة في تعريفاتهم للإمالة إلى اتجاهات مختلفة:

ففريق يعرف الإمالة بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وفريق آخر بأن تنحو بالألف نحو الكسرة، وفريق آخر بأن تنحو بالألف نحو الياء فقط وفريق آخر بالفتحة نحو الكسرة فقط. ولو نظرنا بداية إلى سيبويه في الكتاب نجده لا يذكر تعريفاً محدداً للإمالة، بل يُفْهَمُ من كلامه معنى الإمالة وذلك عندما يقول: « فالألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك:عابدٌ وعالمٌ ومساجدُ «[51] ونفهم من تعريف سيبويه أنّه عرّف الإمالة بتقريب

(46) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة: ميل . 4309/6- 4310.
(47)ابن فارس، مقاييس اللغة "ميل"، 290/5 .
(48)الزبيدي، تاج العروس، مادة ميل، 122/8- 123 .
(49) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، "مال" ج4/ص53 .
(50) الزمخشري، أساس البلاغة، (م،ل) 1،4
(51)سيبويه، الكتاب 117/4

الألف نحو الكسرة لأنه قال في البداية» فالألف تمال « ثم قال « إنما أمالوها للكسرة التي بعدها «. وهذا هو السر في إمالة الألف، تحقيقاً للانسجام الصوتي بين الحرفين. أمّا ابن الأنباري فيتحدث عن معنى الإمالة فيقول: « أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء».[52]

أمّا ابن عقيل فيشرح لنا معنى الإمالة مع ذكر الغرض منها فيقول: «الإمالة عبارة عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، والغرض من الإمالة أحد أمرين: أولهما تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفلة منحدر[53]، والنطق بالفتحة والألف مستعل متصعد[54]، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل. ثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره «[55]

وفي التوضيح والتكميل يربط مفهوم الإمالة في اللغة مع الاصطلاح فيقول:» الإمالة عبارة عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، والإمالة في اللغة مصدر أملتُ الشيء إذا عدلتُ به إلى غير الجهة التي هو فيها «.[56]

بالانتقال إلى تعريف ابن جني للإمالة والغرض منها، فيقول:» هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت»[57]. أما أبو علي الفارسي فيشرح معنى الإمالة قائلاً: « الإمالة قصد بها أن يتناسب الصوت بمكانها فيتشابه ولا يتباين وهو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فتقاربها وذلك نحو عماد وعابد ونظير الإمالة في تقريبهم الحرف من الحرف للتقارب قولهم: صَدَرَ فأشربوا الصّاد صوت الزاي لتقارب الدّال في الجهر ومثله قولهم أشدق، فأشربوا الشين صوت الزاي لتوافق الدال أيضاً في الجهر، فكما قرّبوا بعض هذه الحروف من بعض لما يقصدون من التلاؤم بين الحرفين كذلك أميلت الألف نحو الياء في مواضع مخصوصة لتقارب صوتيهما «[58]

ونلاحظ اتجاهاً آخر في تعريف الخضري والأشموني للإمالة حيث إنهما أوردا لنا مسميات عدة تدل على الإمالة. فيقول الخضري في حاشيته: « الإمالة تسمى الكسر والبطح والإضجاع لأنها اصطلاحاً تميل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء فكأنك بطحتها أي رميتها وأضجعتها إليها «.[59]أما الأشموني فيوردها بشيء من التفصيل فيقول: « وتسمى الكسر أي لما فيه من الإمالة إلى الكسر والبطح إلى ما فيه من بطح الفتحة إلى الكسر أي إمالتها، وأصل بطح الشيء إلقاؤه ورميه، ويلزمه إمالته «.[60]

أمّا ابن هشام فقد فرق بين إمالة الفتحة وإمالة الألف فيقول: « أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفتى وإلاّ فالمُمَال الفتحة وحدها كنَعمَة وبسَحَر «.[61]وهناك رأي آخر لابن جني أورده في الخصائص حيث إنه يعد الإمالة فرعاً من الإدغام ويسميها الإدغام الأصغر ولذلك يقول:» وأمّا الإدغام الأصغر، فهو تقريب الحرف

(52)' نقلا عن ابن مالك، شرح الشافية الكافية 1970/4
(53)ومعنى الاستفال عند علماء الأصوات والتجويد هو عدم ارتفاع اللسان إلى أعلى الحنك.
(54)الاستعلاء هو ارتفاع اللسان إلى أعلى الحنك
(55)شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة 1998، الجزء الرابع ص 182 .
(56)التوضيح والتكميل، 455/2
(57)ابن جني، اللمع، 311.
(58)أبو علي الفارسي، التكملة، 527-528.
(59)2/179.
(60)الأشموني، 220/4 .
(61)أوضح المسالك 354/4 .

من الحرف وإدناؤه منه من غير ادّغام يكون هناك. فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو عالم وكتاب وسَعَى وقضى واستقضى، ألا تراك قربت فتحة العين من عَالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملتَ الألف نحو الياء وكذلك سعى وقضى: نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها»[62]

وهذا هو **الاتجاه الأول** من النحاة القدامى في تعريف الإمالة وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء. أما **الاتجاه الثاني** وهو الذي يعرف الإمالة بأن تنحو بالألف نحو الياء وهذا ما نجده جلياً عند السيوطي، فيقول: « الإمالة أن ينحى جوازاً بالألف نحو الياء، والغرض من الإمالة تناسب الصوت»[63].وكذلك المبرد يقول: « الإمالة وهي أن تنحو بالألف نحو الياء «.[64]أمّا **الاتجاه الثالث** عند النحاة: فيعرّف الإمالة بأنها: « أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ومن ذلك قول الرضي: « الإمالة أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء «.[65]ثم يشرع في شرح أنواعها فيقول: « وإنما لم يقل: ويُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء لأن الإمالة على ثلاثة أنواع:

1. إمالة فتحة قبل الألف إلى كسرة، فيُميل الألف نحو الياء.
2. وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة، كما في رحمه.
3. وإمالة فتحة قبل الراء إليها نحو الكِبَر، فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة.[66]

أمّا **الاتجاه الرابع** عند القدامى هو الذي يقول الإمالة أن تنحو بالألف نحو الكسرة ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش، فيقول: « وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت كما أشربت الصاد صوت الزاي لذلك»[67] أمّا الإمالة عند أبي حيّان فقد خصص لها باباً سمّاه: باب الإمالة، حيث يقول فيه: « الإمالة أن ينحى بالألف نحو الياء، فيلزم من ذلك، أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة. وأصحاب الإمالة تميم، وقيس، وأسد وعامّة أهل نجد، وأصحاب الفتح الحجازيون إلاّ في مواضع قليلة، ومحل الإمالة غالباً الأسماء المتمكنة والأفعال «[68] ثم يورد الأسباب التي دعت إلى الإمالة بشيء من التفصيل، ويذكر بعض القراءات التي فيها إمالة، ومن يذهب إليها من القراء والنحاة فيقول:» وأسبابها الكسرة، والياء وانقلاب الألف عن الياء، أو مآلها إليها في حال ما، وتشبيه بالألف المنقلبة عن الياء، وشَبَهُ بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وفرق بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال، وإمالة لإمالة».[69]

وسنتحدث عن هذه الأسباب:

السبب الأول: الكسرة، ذهب الأكثرون إلى أنها في باب الإمالة أقوى من الياء، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب ابن السراج إلي أن الياء أقوى من الكسرة، فالكسرة إن تقدمت الإلف، ووليتها

(62)الخصائص 141/2
(63)همع الهوامع 200/2
(64)المقتضب، 42/3 .
(65)شرح الرضي على الشافية، 3 / 4-5
(66)المصدر نفسه، 3 / 4-5
(67)شرح المفصل، 9 /54-55
(68)ارتشاف الضرب، 2 /518 .
(69)نفسه.

الكسرة نحو مساجد، وبابك، فالإمالة وإن تأخرت الألف بحرف نحو عماد، أو حرفين أولهما ساكن نحو شمْلال أُميل، أو متحرك نحو أكلت عنبا، أو ثلاثة نحو فتلتُ قنباً فلا إمالة، وشذّ له درهمان بالإمالة، فإن كان بين الكسرة، والألف حرفان ثانيهما الهاء، وما قبلها مفتوح أُميل نحو: لن ينزعَها، ولا يمالُ نحو: لن يضربنا، ولا هو يضربها»[70].

وقد بين سيبويه أن الساكن هنا ليس بحاجز قوي فقال: وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن، لأن الساكن ليس بحاجز قوي، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدةً «.[71] وقد ذكر ابن يعيش بسبب إمالة (درهمان) شذوذاً فقال: « فأما قولهم له درهمان فأمالوا ههنا أيضاً وهو قليل والذي حسنه كون الراء ساكنة فلم يكن حاجزاً حصيناً والهاء خفيّة فهي كالمعدومة لخفائها «.[72]وقد ذكر سيبويه ذلك في إمالة: لن ينزعها، وعدم إمالة لن يضْربَنا، ولا هو يضربها فقال: « هذا بابٌ من إمالة الألف يُميلها فيه ناسٌ من العرب كثير وذلك قولك: يريد أن يضربها، ويريد أن ينزعها، لأن الهاء خفيةَ، والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور فكأنه قال أن يضربا، كما أنهم إذا قالوا رُدّها كأنهم قالوا ردّا .. وقالوا يُريدُ أن يكيلها ولم يَكلْهَا وليس شيء من هذا تُمالُ ألفُهُ في الرفع إذا قال هو يكيلها وذلك أنه دفَع بين الألف وبين الكسرة الضَمّةُ، فصارت حاجزاً فَمنعت الإمالة. لأن الباء في قولك: يضربها فيها إمالة، فلا تكون في المضموم إمالة إذا ارتفعت الباء كما لا يكون في الواو الساكنة إمالة، وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف «.[73]ويبين أبوحيان حكم الكسرة، وكأنه يريد أن يقول بأن لها درجات ففي بعض المواضع تكون أقوى من غيرها فيقول: « وحكم الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوّله، فالاسْودادُ مثلُ عماد، وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، فكتابٌ أولى منَ جلباب، وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولي، فجِلبْلَاب أولى من جِلْبَاب «.[74]

ثم بعد ذلك يبين تأثير حروف الاستعلاء علي الإمالة عندما يتأخر عن الألف حرف استعلاء أو تقدم فيقول: « وإذا تأخر عن الألف حرف استعلاء متصل نحو: ناقد، وعاطس، وعاصب، وعاضد، وناخل، وواغل، وعاظل، أو بينهما حرفٌ نحو: نافخ، ونابغ، ونافق، وسامط، وناهضَ، وواعظ، وداحصَ، غلبَ المستعليَ الكسرة فلا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته فإن كان الفصل بحرفين نحو مناشيط ومعاليق ومعاريض ومواعيظ ومباليغ ومنافيخ ومسالخ فالنصب هو الكثير، وحكى سيبويه: أنّ قوماً أمالوا حين تراخت هذه الحروف عن الألف وهي قليلة، وذهب المبرد إلى منع الإمالة في مناشيط وأخواتها «. [75]ويذكر: عندما يتقدم حرف الاستعلاء ويليه الألف تغلب الكسرة.

وتمنع الإمالة فيقول « وإن تقدّم حرف الاستعلاء، ووليته الألف غلبت الكسرة، ومنعت الإمالة نحو: قاعد، غائب، وخامل، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم. فإن تقدّم حرف الاستعلاء مكسوراً نحو صَعاب وغِلاب وخَباث وقِفاف وضِباب وطِعان وظِلام مصدر ظالمَ للمبالغة أو ساكناً نحو: مِصْباح، ومِطْعان، ومِضْراب، ومِقْلَاتْ جازتَ الإمالةَ «.

ومن العرب من يغلب حرف الاستعلاء، وقد لا يعتد به إذا ولي الألف من كلمة غير كلمة

(70) نفسه، 519/2،518 .
(71)ينظر الكتاب، 117/4 .
(72)المفصل، ابن يعيش، 57/9، التكملة، 228/2، شرح ابن عقيل، 523/2 .
(73)ينظر الكتاب، 124-123/4، أوضح المسالك 355/4، النشر،32/2 .
(74)ارتشاف الضرب، 520/2 .
(75)المصدر نفسه، 520/2 – 521 .

الألف نحو: يريد أن يضْربَها قبلُ، وكذلك صاحب مال ملق، لبعد القاف عن الألف، وانفصال الكلمة فرّق هؤلاء بين المتصل والمنفصل، ومن أجرى المنفصل مجرى المتصل فأمال والإمالة في المتصل أقوى، وشدّ عدم الاعتداد بحرف الاستعلاء في: رأيت عرْقاً فأميل، وقياسه أن لا يُمال، لأنه مثل قاسِم، وعدم الاعتداد بالحركة في رأيتُ عنباً فأميل، وقياسه أن لا يُمال.[76]

أما مفهوم الإمالة عند المحدثين فيذكر الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك، في دراسته عن أبي عمرو بن العلاء فيقول: « يتضح مما تقدم أن هناك تلازما ما بين الإمالة لدي أبي عمرو وبين صوت الراء في غالب اختياره «.[77] ولهذا التلازم بين الراء والإمالة لدي أبي عمرو ما يسوغه من الناحية الصوتية مستشهدا على ذلك بكلام سيبويه فيقول: « لهذا التلازم بين الراء والإمالة لدي أبي عمرو ما يسوغه من الناحية الصوتية ذلك أن الراء صوت متوسط يشترك في هذه الصفة مع الياء. ويذكر سيبويه قربا آخر بين الصوتين، ويستدل علي هذا القرب « بأن الألثغ يجعلها ياء « فهذا الاشتراك في الصفة يجعل من السهل علي الناطق أن يؤدي الراء الممالة أكثر من غيرها من الراءات المفتوحة أو المضمومة، لأنه حينئذ سوف يحاول أن يجعل فتحة الفم عند النطق بالراء ضيقة تكفي لأدائها مرققة. وضيق المخرج في حالة الراء المرققة كاف تقريبا لأداء الكسرة الممالة دون غيرها من الحركات، ومن هنا كان الانسجام الصوتي عند أداء الإمالة على شرط أبي عمرو في أتم أشكاله، يساعد عليه اشتراط وجود كسرة تالية للحركة الممالة في أغلب الحالات. ومما يساعد على فهم طريقة أبي عمرو في هذا الباب أنّهُ لم يكن يرقق شيئاً من الراءات المتحركات سوى المكسورة فهذا الترقيق مرحلة أولى في سلم الإمالة، يليه أن تُمالَ الفتحة إلى الكسرة فيحدث انسجام بين الصامت وحركته «.[78]

ويقول الداني: « وكل ما أُميل في الوصل لعلة تعدم في الوقف أو قُرئَ بين بين نحو (بمقدار) و (دينار) و (الأبرار) و(من الناس) و(برب الناس) وشبهه مما تقع فيه الراء والجرة فيه طرفاً فهو مُمالٌ أيضاً وبين بين في الوقف لكون الوقف عارضاً «.[79] فالإمالة للكسرة أقوى، وهي في الراء أقوى من غيرها لأن الراء مع الكسر يحدث انسجاماً صوتياً، وهذا ما ورد في قراءة أبي عمرو، وقد أكد أبو حيان ذلك بعد استشهاده بهذه القراءة ووضع للكسرة درجات فقال: « فالإمالة لكسرة بناء نحو: نزال أقوى منها لكسرة إعراب نحو: بابك مجروراً . والمتصلة كائنة ما كانت أقوى منها المنفصلة نحو: ثلثا درْهم، والظاهرة أقوى منها المقدرة نحو: حاد، والاعتداد بالكسرة في الراء أقوى من الاعتداد بها في غير الراء «.[80]ويبين الفارسي ذلك معللاً لمنزلة الراء في الكسرة، وما ينتج عن هذا من أثر صوتي، وأن كثيراً من العرب تميل الألف إن كان بعدها راء مكسورة، دون غيرها فقال: وَوَجْهُ حُسْن إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة،أنّ الراء حرفٌ فيه تكرير، وذلك يتبين فيما إذا وُقف عليها، فكأنّ الكسر متكرر، وإذا تكرر الكسر ازدادت الإمالة حسْناً لتجانس الصوت، فكما أنها إذا انضمت أو انفتحت منعت الإمالة لأنّ كل واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنّه تكرر والفتح والضم يمنعان الإمالة، كذلك إذا تكرر الكسر جَلَبَها، وهذا ما ورد في القراءة التي استشهد بها أبو حيّان نحو: (الأبرار) و(والنهار) فقد وقعت الراء المكسورة بعد الألف فاستحقت الإمالة ليحدث هذا التجانس الصوتي بين حرف «الراء»

(76)ينظر ارتشاف الضرب،521/2-523 .
(77)أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987 م، ص 173 .
(78)عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، ص 174 -175 .
(79)التيسير في القراءات السبع، للداني، ص 39 .
(80)ارتشاف الضرب، 523/2 .

التكراري والكسرة التي تناسبت معه فأُميلت الألف تبعاً لهذا الانسجام الصوتي بين الحركة والحرف .[81] أمّا في قول أبي حيان في الوقف فقد ذكر سيبويه ذلك فقال:» والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً، فلمّا كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشدٌ، وهذا فراشٌ، فلم يميلوا، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين، فلمّا كانت كذلك قويتْ على نَصْب الألفات « .[82] ويؤكد قول سيبويه بأنه قد أمال قوم ترتضى عربيّتهم ومن ذلك قولهم قارب أمّا قول الفارسي الذي ذكره أبو حيان فهو فاعل إن سَلِمَ من حَرف استعلاء وراء أميل نحو: عابد، أو فيه الراء وحدها فاءً نحو راشد لم تمل « .[83]ويذكر حكم الإمالة إذا كان مع الراء حرف استعلاء فيقول:» إذا كان مع الراء حرفا استعلاء والراء أوّل نحو: راقط، أو ثانية نحو: قَارط، وطارق، أو ثالثة نحو: قاطر فالإمالة ممتنعة وإن كان مع المستعلى راءان نحو: قارّ، طارّ امتَنعت رفعاً ونصباً، وأماله قومٌ جرًا كما أمالوا: صغار، وقوارير لانكسار الراء، وفيه المستعلى».[84]

وبعد أن انتهى أبو حيان من توضيح السبب الأول للإمالة، وهو الكسرة وبيان ارتباطها بالراء، وكيف أن العرب كانت تميل الألف التي بعدها الراء، وبيان أثر ذلك مع استشهاده بقراءة أبي عمرو على ذلك، تنبه إلى حروف الاستعلاء ذاكراً رأي سيبويه والفارسي في ذلك وبيان الإمالة في ذلك وبعدما انتهى من ذكر السبب الأول للإمالة وهو الكسرة، وبيان منزلة الراء في ذلك يختم هذا السبب وذلك باستشهاده برأي ابن الدهان في غرته ذاكراً أحكام الراء في ذلك فقال: « وفي الغرة: للراء في هذا الباب مواضع خمسة: منع الإمالة إذا كانت مفتوحة بعد ألف أو قبلها أو مضمومة نحو: راشد، ودار، ورعاف، وجابر، وجالبة الإمالة مكسورة كالرِّكاب والشّارب، وغالبة إذا تقدمها حرف استعلاء مفتوح، وتأخرتْ مكسورة نحو: غارب، ومغلوبة كأن يتقدم ويتأخر نحو فارق، وغالبةً أُخْتها إذا اجتمعتا والراء مفتوحة، والثانية مكسورة نحو: الأبرار، ومن قرارك، فإن بعدت عن الألف متأخرة مكسورة ومعها المستعلى نحو: قادر فأقوى القولين منع الإمالة»[85] والسبب الثاني من أسباب الإمالة عند أبي حيان هو الياء فاليَاء عنده تأتي بعد الكسرة، وقد بدأ بكلام سيبويه في ذلك فقال: « الياء، ذكر سيبويه أنّ أهل الحجاز، وكثيراً من العرب لا يميلون للياء، وأن أهل الحجاز يُميلون الكسرة، والياءُ تمال الألفُ لأجلها إذا اتصلت متقدمة نحو: سيّال، ضيّاح، وبيّاع وهي في المشددة أقوى منها في المخففة، أو انفصلت عن الألف بحرف نحو: شيبان والحيوان، ورأيتُ يدا في الوقف، والإمالةُ مع الساكنة أقوى منها في المتحركة، أو حرفين ثانيهما هاء، بشرط فتح ما قبلها نحو: بينها، ورأيتُ يدها، أمالوا بينها كما أمالوا: لن ينزعها « .[86] ثم يذكر أنهم حكموا للياء بما حكموا به للكسرة في من أمال علماً في الوقف، فإن اتصلت الياء متأخرة بالألف، فإن سيبويه لم يذكر ذلك في كتابه، وذكره بعض أصحابه وابن الدهان، ومثل لذلك بآية ويتعجب من القرّاء في عدم الأخذ بالياء مع أنها أقوى أسباب الإمالة، إلا في قراءة ورش، وقتيبة فيقول: « ومع كون الياء من أقوى أسباب الإمالة، لم يأخذْ بها القراء فيما علمناه إلا في قراءة ورش: { الخيرات }[87]، { حيران }[88] بالإمالة وإلا في قراءة

(81)ينظر الفارسي، الحجة، 1/301-303 .
(82)سيبويه، الكتاب، 136/4 .
(83)' ينظر: نفسه،525/2 .
(84)نفسه 526/2
(85) نفسه، 528/2
(86) نفسه، 2/528-529 .
(87)سورة البقرة الآية 148.
(88)سورة الأنعام الآية 71.

قتيبة (المال) .[89]

أمّا السبب الثالث عنده هو: انقلاب الألف عن الياء وهو سبب تقديري ضعيف ليس في قوة الكسرة والياء، وذلك نحو: فتى، ورمى، ومرمى، وملهى، سواء في ذلك الاسم والفعل. والسبب الرابع هو: تشبيه الألف المنقلبة عن الياء ومن ذلك فعلى. والسبب الخامس هو: شبهٌ بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وذلك هاء التأنيث قال سيبويه: سمعنا العرب تقول: ضربت ضربة وأخذْتُ أخذة، شبّه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها كما يُميل ما قبل الألف . ثم يذكر أبو حيان أنّ سيبويه لم يبين بأي ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث وكل هاء تأنيث فالإمالة جائزة في الفتحة التي تليها ولا تُمالُ الألف قبلها نحو: الحياة، سواء أكانت الهاء للمبالغة نحو: علاّمة أم لغيرها، فإن كانت هاء سكت نحو: كتابيه، فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي، والصحيح المنع .[90]أمّا السبب السادس فهو: الفرق بين الاسم والحرف، قالأبو حيان: « وهذا من الأسباب الشاذة قال سيبويه: وقالوا بَا و تَا يعني بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به . فليست كإلى و لا و مَا، وغيرها من الحروف المبنية على السكون إنما جاءت كسائر الأسماء، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف. فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، فإن كان في وسطها ألف نحو: كاف و صاد فلا خلاف في الفتح « .[91]

والسبب السابع: « كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم « الحَجَّاج « علماً في الرفع والنصب، وكذلك « العجاج « في الرفع والنصب، نصَّ عليه المهاباذي[92] وصاحب البديع[93]، وإمالتهم « الناس « في الرفع والنصب، ورُوِيَتْ الإمالة فيه مطلقاً عن أبي عمرو والكسائي « .[94] أمّا السبب الثامن: فهو السبب الأخير عند أبي حيّان وقد فصل فيه القول وسمّاهُ: الإمالة للإمالة، فقال: « الإمالة للإمالة، ويسميه بعضهم مجاورة المُمَال، وقد عدّهُ أبو جعفر بن الباذش في أسباب الإمالة . قال سيبويه: رأيتُ عماداً، فأمالوا للإمالة، كما أمالوا الكسرة . قال: وقالوا: مِعْزانا في قول من قال: « عماداً « فأمالهما جميعاً، وذا قياس « .[95]

ويذكر بعد ذلك بأنّ الإمالة تتأخر أو تتقدم على الذي أميل لأجلها فيقول: « وقد تتقدم الإمالة على الذي أُميلَ لأجلها، وقد تتأخّر، كإمالة تاء اليتامى، وسين أسارى وكسالى وكاف سكارى، وصاد النصارى، لإمالة ما بعدها، وقرأ بذلك بعض القرّاء « .[96]كما أمالوا « والضحى» لإمالة « وما قلى « ويذكر أن تُمال الفتحة للإمالة في ألف بعدها، إذا كانت الإمالة في حرف حلق نحو: رأى، نأى، ونعى فإن ذهبت الإمالة لالتقاء الساكنين نحو: «رأى القمر» لم تُمل، ومنهم من يميل الفتحة. أمّا إذا كان ما قبل الألف غير حرف حلق نحو: رمى فإمالة فتحة الراء قبيحة، وقد حكيت الإمالة لغيةً. وأيضاً تُمالُ الفتحة لأجل الكسرة التي تليها، ويُنْحَى بالضمة إذا كان

(89)ارتشاف الضرب 529/2 - 530.
(90)المصدر نفسه2/ 533 .
(91)ارتشاف الضرب، 534/2 .
(92)هو أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير، قال ياقوت الحموي: من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني له شرح اللمع. أنظر ترجمته في بغيةالوعاة 320/1 .
(93)صاحب البديع هو محمد بن مسعود الغزني وذكر كتابه هذا في بغية الوعاة 245/1 .
(94)ارتشاف الضرب،535/2،534 .
(95)المصدر نفسه، 535/2.
(96)المصدر نفسه، 535/2

ما بعدها راء مكسورة منحى الفتحة فتُمَالُ.[97] وقد ذكر أبو حيّان نوعاً آخر في البحر المحيط عندما تحدث عن إمالة (مالك) وسمّاها الإمالة البليغة، وبين بين فقال: « وقرأ مالك بالإمالة البليغة يحيى بن يعمر وأيوب السختياني وبين بين قتيبة ابن مهران عن الكسائي ».[98] ويتبين أنّ أبا حيّان أطلق على الإمالة الكبرى الإمالة البليغة.

والقرّاء كانوا أشد دقة في ضبط درجات الإمالة ومصطلحاتها، فقد ذكر ابن الجزري في كتابه تعريفاً للإمالة وتسمياتها لدى القرّاء فقال: « الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء «كثيرا» وهو المحض. ويقال له الإضجاع، ويقال له البطح وربما قيل له الكسر أيضاً. و» قليلا «، وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً التقليل، والتلطيف، وبين بين»[99].ثم يقول ابن الجزري: « فهي لهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين: إمالة شديدة وإمالة متوسطة ».[100]

أمّا مكي ابن أبي طالب فقد وضح معنى الإمالة فقال: «واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة ».[101] وقد تنبّه مكي بن أبي طالب إلى درجات الإمالة، وذلك خلال حديثه عن علل الإمالة.[102] والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه.[103]

وقد وضح الداني الإمالة وشرحها شرحاً وافياً، وحدد درجات الإمالة فقال:» الإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميلُ الألف التي بعدها نحو الياء ولابدّ من الألف الممالة في هذا، وذلك أنها صوت لا معتمد لها في الفم، فلا تكون أبداً إلا تابعاً للحركة التي قبلها إذا أريد تقريبها من الياء بالإمالة تخفيفاً وتسهيلاً، لزم أن تقرب الفتحة التي قبلها من الكسرة إذ الكسرة من الياء، فتقوى بذلك على إمالة الألف بعدها ».[104]ويشرح الداني درجات الإمالة فيقول بأنّ الإمالة على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة ويذكر بأن المصنفين من القرّاء المتقدمين وغيرهم قد يعبرون عن هذين الضربين من المُمَال بالكسر مجازاً وإشباعاً، وينقل الفرّاء عن الداني حديثه عن الإمالة ودرجاتها، منهم ابن الجزري في طيبته، والسيوطي في الإتقان، وكذلك مكي في التبصرة .[105] وقد ذكر أبو زرعة بشرحه الإمالة وتفسيرها تفسيرا صوتياً وكيفية وضع اللسان عند النطق بها فيقول: « قرأ أبو عمرو والكسائي وورش على أبصارهم، وقنطار، ودينار بإمالة الألف وحجتهم في ذلك انتقال اللسان من الألف إلى الكسرة بمنزلة النازل من علو إلى هبوط، فقربوا الألف بإمالتهم إياها من الكسر ليكون عمل اللسان من جهة واحدة.[106] والإمالة المتوسطة التي اشترط لها القرّاء شرطاً أساسياً: « أن يؤدى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة.[107]

إذن، كان القرّاء أشد دقة وضبطاً لتعريف الإمالة وتوضيحها، كما حددوا لها درجات وذكر أبو

(97)ينظر ارتشاف الضرب، 535/2
(98)أبوحيان، البحر المحيط، 1/ 20 .
(99)ابن الجزري، النشر، 30/2 .
(100)المصدر نفسه 33/2.
(101)الكشف عن وجوه القراءات، 168/1 .
(102)ينظر المصدر نفسه، 169/1 .
(103)ينظر الوافي في شرح الشاطبية 139.
(104)الداني، الموضح، وهو مخطوط ورقة رقم 3، نقلا عن: رجب عثمان محمد،الإمالة في اللهجات العربية القديمة، ص 48-49
(105)ينظر المصدر السابق والمخطوط، ورقة 2، 3، 4 .
(106)ابن زرعة، الحجة ص 78 .
(107)ابن الجزري، النشر، 29-30

حيّان أنّ الإمالة لكسرة تكون أقوى أنواع الإمالة، وأنّها مع الرّاء أقوى من غيرها.

واستنتج من هذا، أنّ الراء حرف تكراري قوي، والكسرة أقوى الحركات، فالتوافق بين صوتي الراء والكسرة كبير جداً، مما جعلها تتضح عند النطق بها، وهذا دليل على الانسجام بين الحروف والحركات، والحركة تتضح مع قوة الحرف، فصفات القوة في حرف الراء قوية جدا، وتتناسب مع الكسر الذي يأتي في مقدمة الحركات من حيث القوة، مما أدى إلى التوافق والانسجام الصوتي بينهما.

ظاهرة الإظهار والإدغام:

الإدغام لغةً الإدخال. قال الجوهري: أدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه.[108]

واصطلاحًا: رفع اللسان بالحرفين دفعةً واحدة، والوضع بهما موضعاً واحداً.[109] وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا، ويقال: أدغمت الحرف، وادَّغمتهُ على (افتعلته) والمصدر من هذا الإدُّغام والإدغام بالتخفيف على وزن الإفعال من ألفاظ الكوفيين، والإدِّغام بالتشديد على وزن الافتعال من ألفاظ البصريين[110] .

ويدل المصطلح الكوفي على فعل المتكلم، ويدل المصطلح البصري على حدوث الظاهرة في اللغة[111] والإدغام باب مهمٌ في علم القراءات، وحكمٌ من أحكام تجويد القرآن. وهو ظاهرةٌ صوتية تحدث نتيجة لتأثر أصوات ذوات مخرجٍ واحدٍ، أو متجاوِرٍ بعضها ببعض، فهو عند ابن جني: تقريب صوت من صوت «.[112]

وقد تنبّه القدماء إلى أنّ الإدغام، يمثل مظهراً من مظاهر التخفيف الصوتي عند العرب، والانسجام بين حروف الكلمة الواحدة، أو الكلمات المتجاورة، أي وقع التكافؤ بين الحاء والعين فأدغمت الحاء في العين كقراءة أبي عمرو {فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ}[113]، {فَلَا جُنَاحَ عَلَيهِمَا}[114]، {المَسِيح عِيسَى}[115]. ولقد منع سيبويه إدغام الحاء في العين، وتأول بعضهم أنّ المراد به الإخفاء، ويجوز أن تقلب العين إلى الحاء، فتقول في: امدح عرفة: امدح حَرَفة، وأدْغَمْتْ العين في الحاء نحو (اقطع حبلك) . قال سيبويه: الإدغام والبيان حَسَنان . وأمّا إدغام العين والحاء في الغين والخاء فمذهب سيبويه والجمهور أنّه لا يجوز فيكون الإظهار .[116]

ويتبين لنا أن التناسب الصوتي بين الحاء والعين أكثر من التناسب بين الخاء والغين أو بين العين والغين، لذلك وجب الإدغام في الأولى لوجود تناسب صوتي يتمثل في الخفة والسهولة وجد الإدغام فهو يهدف إلى التخفيف والسرعة في النطق وبذل جهد أقل، أمّا الحروف التي لا تَتَاسُبَ بين أصواتها فإن الإظهار لها أولى وذلك لوجود الثقل وعدم الخفة .

ويأتي الإدغام: « فضلاً عن ثقل النطق، لسبب آخر وهو توالي مثلين متحركين، قال ابن

(108) الصحاح في اللغة، 207/1
(109)ينظر ارتشاف الضرب، 337/1 .
(110) لسان العرب مادة دغم 202/12.
(111) الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه، إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الإمام، العدد 25، محرم 1420 هـ، ص 12.
(112)طه صالح، أمين آغا: التوجيه اللغوي للقراءات القرآنيةعند الفرّاء في معاني الكلمات، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص72.
(113)آل عمران الآية 185.
(114)البقرة الآية 229.
(115)ينظر: ارتشاف الضرب، 708/2 .
(116)ينظر سيبويه، الكتاب، 451/4

جني في ذلك: « إنّما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين « .[117]

ويقول أبو حيّان: « فإن تصدّر المثلان أصلين أول كلمة، ففي الاسم نحو: « دَدَن « لا في الفعل، أو الثاني زائد نحو تتذكر فلا إدغام، ويجوز حذف الثانية على مذهب البصريين والأولى على مذهب الكوفيين، أو أصل، وأدّى إلى اجْتلاب همزة الوصل في المضارع نحو: تتابع، فلا يجوز الإدغام والمحذوف الثانية أي تتتابع ولا الحذف في تَتَابع وتتبّع، جاز الإظهار وجاز الإدغام باجْتلاب همزة الوصل فتقول: اتابع، واتّبَع « .[118]

ويسترسل في حديثه قائلاً: « أو كان مضارعاً لا يحتاج إلى همزة الوصل جَازَ الإدغامُ كقراءة { وَلَا تَّنَاجَوا } قال سيبويه: إن شئت أسكنت الأولى للمد، وإن شئت أخفيت ... ويعني بالإخفاء اختلاس الحركة، وقال غيره بعد مدّةٍ نحو { وَلَا تَيَمَّمُوا } أو حركة نحو { تَكَادُ تَمَيَّزُ }.[119]

أمّا إدغام المتقاربين أنهما: إن اجتمعا في كلمة وألبس الإدغام، فالإظهار نحو « أنملة «، أو لم يلبس جاز الإدغام والإظهار نحو: « انمحى «، فعدم اللبس يقتضي الإدغام لاسيما إذا كان الإدغام في كلمة واحدة، لأن الإدغام في كلمة واحدة لازم .

ومهما يكن من أمر، فسواء أكان الإدغام في كلمة واحدة أم في كلمتين، فقد اشترط اللغويون لتحقيق ظاهرة الإدغام أن يكونا متقاربين والتقارب أمّا أن يكون من مخرج واحد أو مخرجين متلاصقين .[120] فالحرف يؤثر ويتأثر، وهذا التقارب ينتج عنه تجانس بين صوتين، فإن أحدهما يؤثر في الآخر ويمنحه شيئاً من خصائصه أو جميعها، فمجاورة الحرف لحرف آخر يماثله أو يقاربه في المخرج ينتج عنه هذه الظاهرة، وكلما اتصف الحرف بصفات القوة أثّر في الحرف الآخر وأكسبه صفاته من جهر وهمس، وشدة ورخاوة وغيرها .

ومنه أيضاً مقاربة تاء تفعّل الدال والطاء، والذال والثاء، والصاد والسين، والزاي والجيم، والشين والضاد . نحو قوله تعالى: { فَادَّارَأْتُم }[121] { فَاطَّهَروا }[122]، { لَعلَّهُم يَذَّكَّرُونَ }[123]، {اثَّاقَلتُم }[124]، { يَظْهَرُونَ }[125]، { أَنْ يُصلِحَا }[126]، { لَايَسمَعُونَ }[127]، { وَازَّيَّنَتْ }[128].

و» اجمعوا «، « اشايعوا»، «اضّاربوا»الأصل:تدارأْتُم، فتطهروا، يتذكرون، تثاقلتم، يتظهرون، يتصالحا، يتسمعون، تزينت، تجمعوا، تشايعوا، تضاربوا .[129]

ويكون التأثير مقبلاً، أي يحول الثاني إلى مثل الأول، ففي تاء الافتعال في الآية السابقة (لعلهم يذكرون) أصلها يتذكرون، فالتاء مهموسة جهرت بتأثير الذال فأصبحت دالاً، ثم قلبت

(117)طه صالح، التوجيه اللغوي، ص 73، وينظر كذلك: ابن جني، المنصف، 90/1 .
(118)أبو حيان، ارتشاف الضرب، 339/1، وينظر رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 2/ 648 -650 .
(119) الآيات بحسب ترتيبها في السياق: المجادلة 9، البقرة 267، الملك 8.
(120)ينظر عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت، 1980. ص 125
(121)البقرة الآية 72 .
(122)المائدة الآية 6.
(123)الأعراف الآية 130 .
(124)التوبة الآية 38 .
(125)الزخرف الآية 33.
(126)النساء 128 .
(127)الصافات الآية 8.
(128)يونس الآية 24 .
(129)أبو حيان، ارتشاف الضرب، 349/1 .

ذالاً وذلك لتحقيق الإدغام. والتأثر المدبر هو الشائع في العربية لأنه كما قال سيبويه:» أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر».[130] وإدغام التاء في الثاء في قوله تعالى { اثاقلتم }.قال الفرّاء في ذلك: « فأدغمت الذال أيضاً عند التاء . وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج، والثاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما ؛ ألا ترى أنّ مخرجهما من طرف اللسان «.[131] ويذكر بأن تركك الإدغام ليس بخطأ، وإنما هو استثقال . وذهب مكي إلى أنّ الإدغام حسن لاعتدال الصوتين في المخرج والصفة .[132] فكلما تقاربت الأصوات في المخارج والصفات، حدث الإدغام، فهو رغبة في الجنوح نحو الخفة والسهولة، وترك الثقل الذي يستقبحه الناطق، والسامع.

وفي قراءة قول الحق تبارك وتعالى: { تَشَابَهَتْ قُلُوبُهم }[133] قرأ بالإدغام (تشّابهت) كل من أبي إسحاق وأبي حيوة تشّابهت بتشديد الشين، في حين أن توجيه أبي عمرو الداني في ذلك: غير جائز لأنه فعلٌ ماض يعني أنّ اجتماع التاءين المزيدتين لا يكون في الماضي إنّما يكون في المضارع نحو: تتشابه و حينئذ يجوز فيه الإدغام .[134]

وأنكر الفرّاء الإدغام في ذلك معللاً عدم جوازه فقال: «ولا يجوز تشّابهت بالتثقيل، لأنّه لا يستقيم دخول تاءين زائدتين في تفاعلت. ولا في أشباهها، وإنّما يجوز الإدغام إذا قلت في الاستقبال: تتشابه « عن قليل « فتدغم التاء الثانية عند الشين «.[135] فالتاء صوت انفجاري مهموس، مخرجه من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، أمّا الشين فصوت احتكاكي مهموس، مخرجه من أول اللسان، وجزءٌ من الحنك الأعلى .[136] وقد أبْدلت التاء الثانية شيناً ثم أدغمتا بعد التماثل وأسكن الأول .وفسّر ذلك بأنّ مخرج التاء انتقل إلى وسط الحنك مع السماح للهواء بالمرور لتصير رخوة كالشين ؛ وبهذا اتحد الصوتان همساً ورخاوة ومخرجاً، فتم الإدغام»[137]

ويبدو أنّ صفة التفشي قوة للشين، وهي التي مكّنت الشين من التأثير في التاء، لأنّ منطقة الهواء في الفم عند النطق بالشين أوسع منها عند النطق بالتاء، لأن التاء صوت انفجاري ينحبس الهواء عند نطقه بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا «[138]

فالإدغام ظاهرة تقارب وتجانس، ينتج عنها اتحاد حرفين في كلمة أو كلمتين، بحيث يكتسب واحد من هذه الحروف صفات الآخر، أو يكتسب الحرف الأضعف صفات الأقوى، فكلما كان الحرف قوياً، غلبت عليه صفات القوة، وكان تأثيره أكبر، فالجهر أقوى في الحروف من الهمس، وذلك يتضح في ظاهرة الإدغام بكل صورها.

(130)الكتاب، 467/4 .
(131)الفراء، المعاني، 172/1 .
(132)ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974 م .
(133)سورة البقرة الآية 118 .
(134) ارتشاف الضرب، 378/1 .
(135)الفرّاء، المعاني، 75/1 وقوله عن قليل كأنه يريد أن يقول: قليل من العرب أو من القراء، ينظر التوجيه اللغوي للقراءات في معاني القرآن عند الفرّاء، ص 84 .
(136)ينظر د.السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، 1962م، ص: 168، 193 .
(137)ينظر طه صالح، التوجيه اللغوي، ص 84 . وينظر أيضاً: د.ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 2007، ص139 .
(138)ينظر التوجيه اللغوي، 85 .

ظاهرة الإبدال:

المعنى اللغوي في اللسان:» أبدل الشيء من الشيء وبدله: اتخذ منه بدلاً. وأبدلت الشيء بغيره، وبدله الله من الخوف أمنا، وتبديل الشيء تغييره.[139]

والمعنى الاصطلاحي هو جعل مكان صوت غيره في بعض الكلمات مع بقاء الأصوات الأخرى[140]. وأصوات الإبدال اثنا عشر صوتا يجمعها هجاء قولك: طال يوم أنجدته، على رأي مكي، تنقص قليلا عند جماعة وتزيد عند أخرى وتبلغ اثنين وعشرين عند ابن مالك.[141]

ومصطلح الإبدال من مصطلحات الخليل، فهو أول من أشار إليه، ومثل له كما ذكره سيبويه أثناء حديثه عن الأصوات التي يبدل منها غيرها كحديثه عن الهمزة قائلا:» اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء، التحقيق والتخفيف والبدل»[142].

وقد رأى علماء العربية في الإبدال ظاهرة لغوية شائعة وعنوا بها وألفوا عنها مؤلفات ولعل أكثر المؤلفات شهرة كتاب (الإبدال) لابن السكيت الذي يعرف أيضا بالقلب والإبدال، وكتاب « الإبدال» لأبي الطيب اللغوي.

والإبدال ظاهرة لغوية، لم يتفق علماء العربية القدامى على عدها ظاهرة صوتية كما هو الحال لدى المحدثين، إذ يروا اشتراط ان يكون الصوتان المبدلان على قرب من المخرج. والإبدال عند علماء العربية هو أن تتفق الكلمتان في المعنى وفي جميع الأصوات عدا صوت واحد له موضع الترتيب نفسه في الكلمتين مثل: (آجم وآجن) اللتين تختلفان في صوت الميم والنون وكذلك أصلان وأصيلال، وهما يختلفان في النون واللام، والملاحظ أن صوتي النون والميم يشتركان في الصفة وكذلك اللام والنون يشتركان في المخرج، والغالب على الإبدال أن يكون بين صوتين مشتركين في المخرج أو الصفة. أما تعليل الظاهرة فقد ورد عن الخليل قوله « الذعاق كالزعاق سمعنا ذلك من بعضهم وما ندري ألغة أم لثغة»[143].

أما قوله لغة فهو تفسير لا يستشف منه اشتراط قرب المخرج، فلربما جاءت الكلمتان متفقتين في جميع الأصوات عدا صوت واحد دون أن يكون بينهما إبدالا.

وقد ذكر ابن جني أن معنى لغة هو عدم وجود إبدال بين الصوتين، وهذا ما يستنتج من عبارة الخليل، أما قوله لثغة، فاللثغة كما ذكر صاحب اللسان هي « أن تعدل الحرف إلى حرف غيره» فهي إذن تغيير صوتي، والإبدال الذي وجد في العربية: إما بين أصوات متقاربة في المخرج وهي تدل على تفسير الخليل بأنها لثغة أو متباعدة في المخرج وهي « اللغة». وهذا القول الذي اعتمده ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي حين اشترط تقارب المخرج أو اتفاق الصفة بين الصوتين المبدلين والخليل بدا أنه يرى الإبدال قد يكون سببه لثغة أو انحرافا بالنطق من صوت إلى صوت آخر، أما ابن فارس فقال:» ما أحسب الخليل قال هذا، وما أحققه عنه» وقول ابن فارس يدل على أنه يؤيد الرأي القائل بقرب المخرج في الإبدال، إلا أن الأصمعي لم يجد قرب المخرج شرطا وكذلك الكسائي وابن السكيت وابن الأعرابي[144].

(139)لسان العرب 48/11
(140)شرح الشافية 197/2
(141)ينظر الرعاية ص 122.
(142)الكتاب 541/3
(143)المزهر في علوم اللغة، 556/1
(144)ينظر الصاحبي في فقه اللغة ص 204

والإبدال مصطلح صوتي، أدخل في مباحث التطور الصوتي منه في مباحث التعامل الصوتي، ولعل الأسباب الداعية إلى انحراف نطق المتكلمين بصوت ما إلى صوت آخر هو تأثير هذا الصوت بالأصوات الأخرى التي تليه أو تسبقه فيتحول إلى الصوت النظير المجهور أو النظير القريب من المخرج وهكذا.

وقد درس الدكتور إبراهيم أنيس الإبدال ورأى أن الإبدال نتيجة التطور الصوتي، كما أنه رأى الكلمة الشائعة في الاستعمال هي الأصل والأخرى هي التي حدث فيها التغيير، ورأى بأن الاختلاف الطفيف في المعنى مع صعوبة الربط الصوتي يدل على أن الكلمتين تنتميان إلى أصلين مختلفين كما رأى أن الإبدال تصحيف.[145]

المطلب الثالث: مصطلحات مترجمة ومعربة:

1. النطقيات – الفونولوجيا:

هو علم حديث يدرس العلاقة التأثيرية بين الأصوات، وتاريخه يعود إلى مطلع هذا القرن، إلا أن كثيرا من موضوعات هذا العلم درسها علماء العربية قديما، في مؤلفاتهم ضمن مواد نحوية أو لغوية أو في كتب التجويد مثل الإدغام والإعلال والإبدال والقلب، وغيرها. وهذا العلم من العلوم التي لم يتفق الباحثون في العربية اليوم على مصطلح له، فهو ينتقل مرة كما هو في اللغة الإنجليزية فيسمى « الفونولوجيا» ويترجم مرة أخرى إلى تسميات عدة منها: التشكيل الصوتي، علم وظائف الأصوات، علم الأصوات التنظيمي، علم الأصوات، دراسة اللفظ الوظيفي، علم النظم الصوتية، وترجمات أخرى علم الأصوات التشكيلي الذي هو تحوير للترجمة السابقة التشكيل الصوتي وكذلك علم الأصوات الوظيفي الذي هو تحوير لترجمة علم وظائف الأصوات، وقد ترجمه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بـ (النطقيات)، ومن الغريب ألا تشيع هذه اللفظة على الرغم من دقتها وارتباطها الوثيق بهذا العلم، وبالنظر إلى بقية الترجمات فإنها تبدو أكثر الترجمات دلالة على المعنى المراد بالمصطلح.[146]

2. مصطلح الشِّدة:

وهذا المصطلح يمكن تناوله من حيث الإهمال والاستعمال، فهذا المصطلح من مصطلحات سيبويه وهو شائع في كتب القدماء، إلا أن عددا من القدماء استخدم لفظا آخر للدلالة على المصطلح نفسه، فقد استعمل الفراء مصطلحا لم يكتب له الشيوع وهو مصطلح « الأخرس»، واستعمل مؤلف دقائق التصريف لفظ « الصلبة» بدلا عن الشديدة وهي لفظة وردت في كتاب العين، كما استعمل ابن سينا لفظ آخر هو « مفردة» قائلا:» والحروف بعضها في الحقيقة مفردة وحدوثها عن حبسات تامة للصوت- للهواء الفاعل للصوت- تتبعها اطلاقات دفعة، وبعضها مركبة عن حبسات غير تامة لكن تتبعها اطلاقات» وهو يقصد بالمركبة الأصوات الرخوة، وقد ذكر المرعشي لفظا آخر وهو « آني» للدلالة على الشديد قائلا:» إن الحروف الشديدة آنية لا توجد إلا في إن حبس النفس، وعداها زمانية يجري فيها الصوت زمانا.

أما المحدثون فقد انصرفوا عن استخدام مصطلح الشدة انصرافا شبه تام، واستبدلوا مصطلحا شائعا الآن في كتب المحدثين وهو مصطلح « الانفجارية» وهي ترجمة للفظ الأجنبي

(145)من أسرار اللغة ص 84

(146) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 226.

«plosive» إلا أن هناك ألفاظا أخرى استعملت على المصطلح نفسه، منها لفظ الوقفية، والاحتباسية، والانسدادية، والآنية، واللحظية». وهذا المصطلح « آني» استخدمه علماء التجويد كما في نص المرعشي آنفا، ويرجع تعدد الألفاظ لهذا المصطلح إلى اختلاف الترجمات من لغات متعددة، وإذا كان مصطلح الانفجارية ترجمة للفظ plosive فإن كلمات، وقفي واحتباسي وانسدادي وآني ترجمة للكلمةstop، وواضح أن التسمية الأولى تعود إلى عملية التصويت التي تكون بغلق ممر الهواء ثم انفتاحه فجأة، بينما التسميات الأخرى تعود إلى احتباس الهواء عند المخرج أو انسداد مجراه أو وقفه، وكلمة آني تعود إلى المدى الزمني القصير الذي يأخذه الصوت للنطق به، وهي لحظة قصيرة بعكس المدى الزمني الأطول الذي يأخذه الصوت الرخو. فهذه التسميات أطلقت إما مراعاة لانطلاق الهواء فجأة، وإما مراعاة لاحتجاز الهواء، وإما مراعاة للمدى الزمني، وهذه التسميات هي ترجمة لكلمات أجنبية الي ذكرت سابقا، والشائع هو مصطلح الانفجاري، أما مصطلح الشديد فاستخدامه في كتب المحدثين قليل وهي ظاهرة تثير الاستغراب، لا سيما أن المصطلح موجود في كتب الأقدمين، شائع في دراساتهم الصوتية، وهو قد تأصل عبر قرون وفي مئات المؤلفات، وعدم استعماله يدل على قصور وإهمال وتجاهل أو جهل بجهود العلماء الذين أسسوا هذا العلم قبل ما يزيد عن ألف عام، واعترف بجهودهم فيه الأوربيون الذين يؤخذ الآن بمصطلحاتهم وتترجم إلى العربية وهي موجودة في العربية قبل أن يعرفوا هم هذا العلم، بل إنهم قد استفادوا من بداياته في كتب العلماء العرب.

3. الوحدة الصوتية – الفونيم:

هو مصطلح حديث، يطلق على أصغر وحدة صوتية لها وظيفة في بناء الكلمة، وقد شهدت الاختلافات الكثيرة التي نشأت بصدد هذا المصطلح تعريفا واستعمالا على بقائه متصدرا أكثر القضايا اللغوية في العصر الحديث، حتى أن علم النطقيات يحبذ بعض علاء الغرب وضع اسم له هو علم الفونيمات.

والاختلافات الكثيرة جدا بصدد هذا المصطلح جاءت من النظرة الموحدة إلى جميع الأصوات في كل اللغات، ولذلك فقد جاءت تعريفاته غامضة ومتناقضة أيضا، مثل تعريف تروبتسكوي للفونيم بقوله الصورة العقلية للصوت، وتعريف دانيال جونز: أسرة من الأصوات في لغة معينة متشابهة الخصائص مستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في نفس السياق الصوتي الذي يقع فيه.

ولعل انسب التعريفات للغة العربية هو تعريف ترنكا بأنه كل صوت قادر على إيجاد تغيير دلالي، وكذلك التعريف القائل أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني.

هذا المصطلح، مصطلح غربي انتقل من اللغات الأخرى، فالوحدة الصوتية « الفونيم» غير الصوت، فالأصوات في العربية الفصحى أكثر من الوحدات الصوتية، بمعنى أن الحروف التسعة والعشرين صوتا التي ذكرها سيبويه كلها وحدات صوتية وكذلك الحركات، فالوحدة الصوتية هي اساس في بناء الكلمة، ينجم عن تغيير إحداها تغيير في المعنى، ولذلك فإن الصوات الستة التي أضافها سيبويه وهي الأصوات المستحسنة، وكذلك السبعة غير المستحسنة ليست وحدات صوتية أو فونيمات، وقد سماها بالفروع التي تقابل التسمية الأوربية « ألفونات» أو صويتيات حيث أن الألفون يترجم « صويتي» وهي ترجمة الدكتور النعيمي، فالنون وهو وحدة صوتية له نطق آخر فرع له أو تنوع أو « صويتي» وهو النون الخفيفة، وكذلك الهمزة لها صويتي وهو

الهمزة التي بين بين، وكذلك الألف والشين والصاد، لها فروع من الأصوات الستة المستحسنة.

فالوحدات الصوتية التسعة والعشرون صوتا مضافا إليها الحركات القصيرة الثلاث « الفتة والضمة والكسرة» والحركتان الطويلتان الواو والياء، اللتان تشتركان مع صوتي اللين في الرمز الكتابي ويكون عددها أربعا وثلاثين وحدة صوتية أو « فونيما «فقط.

فإذا تأثر صوت ما بسبب من وضعه في الكلمة فاكتسب صفة غير صفته، كأن تتحول الباء المجهورة إلى باء مهموسة في الكلمة دون أن يتأثر المعنى فإن الصوت لا يكون وحدة صوتية وإنما تنوعا صوتيا أو « ألفونا» مثل كلمة «كبت « فالباء هنا مهموسة بسبب من موضعها بين صوتين مهموسين، وهي تنوع للباء أما كلمتا « كتب وكاتب» فإن الحركة هي الفارق بين الكلمتين، وهي السبب في تغيير المعنى بين الكلمتين، ولذلك فإن الحركة هنا وحدة صوتية أو فونيم [147] أما التفخيم فيكون وحدة صوتية في العربية الفصحى في أصوات أربعة فقط، وهي أصوات الإطباق الأربعة، أما الراء واللام فالتفخيم فيهما تنوع وليس وحدة صوتية.

تعريب الفونيم:

عني علماء العربية المحدثون بإيجاد لفظ عربي لمصطلح الفونيم، ولما كان هذا المصطلح من أكثر المصطلحات استعمالا في الدرس الصوتي عامة فإن الحاجة إلى توحيد تعريبه أكبر من الحاجة إلى تعريب غيره من المصطلحات، إلا أن كثيرا من الباحثين المحدثين آثروا ابقاء المصطلح على حاله من اللفظ الأجنبي « فونيم».

وقد عُرب المصطلح إلى صيغ كثيرة لم يكتب لواحدة منها الشيوع والانتشار وهو ما شجع بقاء اللفظ الأجنبي، فقد عربه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقوله: (الصوت اللغوي) وعربه مترجمو كتاب دي سوسير (الصوتم) وعربه النعمي (الصويتة) وعربه كمال أبو ديب (المصوت) وعربه الحناش (صوتة) وعربه آخر ب (الوحدة الصوتية).

هذه المعربات المتعددة لم يستقر واحدا منها مصطلحا مقابلا للفونيم، ولعل السبب غموض معنى الفونيم، وشيوع اللفظ في اللغات الأخرى، وهو ما يجعل استعماله في العربية سائرا.[148]

الخاتمة:

يمكن أن نجمل أهم ما توصلنا إليه عبر هذه الاستنتاجات:

- الكشف عن لغة الصوتيين الأوائل من العرب، وإظهار ما لهم من معارف ومصطلحات صوتية من القرن الأول حتر عصرنا هذا.
- امكانية إرساء علم صوتي عربي أصيل بعيد عن الثقافة الأجنبية.
- الدرس الصوتي المعاصر له أصول قديمة وهي تشكل حلقة من حلقات العلم الصوتي على امتداده.
- ملاحظة الحروف ومخارجها وصفاتها التأثيرية والعلاقات التي تربط بينها، وما لهذه العلاقات من أثر في حدوث الظواهر الصوتية.
- الحاجة إلى استقرار المصطلح الصوتي لاسيما المصطلحات المترجمة منها.

(147)علم اللغة ص: 215

(148)ينظر المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د عبدالعزيز الصيغ،ص 225

- تأثر المصطلح الصوتي العربي بالمصطلح الصوتي الغربي رغم وجود أصول وجذور له في الدرس الصوتي العربي.
- غناء التراث العربي اللغوي بثروة من المصطلحات الصوتية التي أقر بدقتها كثير من الباحثين طيلة قرون، غير أن الدراسات المعاصرة في علم الأصوات تهمل المصطلحات الصوتية عند العرب.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية 1975.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية بيروت.
- ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الهدى بيروت.
- ابن جني، سر الصناعة، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق 1985.
- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح محب الدين الخطيب، مطبعة المؤيد، القاهرة 1322ه.
- ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب ليبيا تونس 1983.
- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح محمد كامل بركات، دار المدني جدة 1984.
- ابن منظور، اللسان، دار صادر، بيروت 1956.
- ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تح علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب بيروت 1985.
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1989.
- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة 1976.
- الأزهري، تهذيب اللغة، تح محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت 2001.
- الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية بيروت.
- الأنباري، أسرار العربية، تح محمد البيطار، مطبعة الترقي بدمشق.
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، المكتبة العصرية 2003.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- الخفاجي، سر الفصاحة، تحعبدالمتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة 1969.
- الخليل الفراهيدي، معجم العين، تح عبدالله درويش، مطبعة العاني بغداد، 1967.
- الداني، التحديد في الاتقان والتجويد، تح غانم قدوري، دار عمار الأردن، 2000.
- الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح بكري الشيخ أمين، بيروت 1985.
- السكاكي، مفتاح العلوم تح أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة بغداد 1982.
- سيبويه، الكتاب، تح عبدالسلام هارون، عالم الكتب بيروت 1983.
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، بيروت 1998.
- السيوطي، همع الهوامع، دار المعرفة بيروت لبنان.

- طه صالح، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في معاني القرآن، دار المعرفة، 2007.
- عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت، 1980.
- عبدالعزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د دار الفكر دمشق.
- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، بغداد 1986.
- المبرد، المقتضب، تح محمد عبدالخالق، عالم الكتب بيروت بلا ت.
- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقاريء العربي، دار المعارف مصر 1962.
- مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات، تح محي الدين رمضان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت 1985.
- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق د. محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974 م.